# الفصل الأول
# المدخل العام إلى الدراسة

## المقدمة :

يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، فهو من ناحية يمثل أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية ومن ناحية أخرى يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري ، فالتطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الاستثمار المادي ، وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي وما أحدثه التعليم من تطور في تنمية المهارات والقدرات ، ويعدّ التعليم الجامعي من الركائز الأساسية المساهمة في تكوين الأفراد والمجتمعات ، وكل دولة تولي أهمية متزايدة به ، حيث يكتسب التعليم الجامعي أهميته من حقيقة الدور الذي يؤديه في إعداد الكوادر المؤهلة كرأس المال البشري لقيادة عمليات التنمية الشاملة وهو الأساس في تقدم الأمة ورقيها .

إن من أهم أسباب الثورة الاقتصادية في دول شرق آسيا هو الاهتمام بتكوين رأس المال البشري، واكتساب المعرفة والمهارات ، ففي ماليزيا مثلاً يذكر مولي (Molly,2007,p44) أنه تم التوسع في إنشاء الجامعات المتخصصة والتي تقوم بتمويلها شركات عمومية كبرى ، ومن أمثلة هذه الجامعات : جامعة الاتصالات التي تمولها شركة Telekom Malaysia وجامعة الطاقة التي تمولها شركة Tenaga National وجامعة النفط التي تمولها شركة Petronas ، والجامعة الزراعية University Putra .

وفي إحدى الجامعات الروسية كما ذكر عبدالناصر (٢٠٠٤، ص٩٨) أن الدولة خفضت المعونات التي كانت تقدمها لها في التسعينيات، فقامت الجامعات بالعمل بكفاءة عالية لتحديد مداخل جديدة للتغلب على هذه الانخفاضات المالية؛ وكانت نتيجة ذلك ظهور استراتيجية لتوجيه الإمكانات الأكاديمية كافة لفرص السوق ، وأيضاً المشاركة في البحوث الجديدة الموجهة تجاريًا والتي تجد اهتماماً لدى المشروعات الخاصة حتى استطاعت الجامعة أن تعيد توازنها ثانية .

وأشار كل من (الشنيفي، ٢٠١٩؛ وعقيلي والقحطاني، ٢٠١٩) أن معهد ماساتشوستش للتقنية في الولايات المتحدة قدم نموذجاً مثالياً ومتقدماً للتجربة الأمريكية في الجامعات التي تعتمد على انتاجها في تمويلها ، وفي المملكة المتحدة نماذج للجامعات الصناعية التي تركز على التعليم النظري والعملي بمواقع الإنتاج .

وأشار العتيبي (٢٠١٨، ص٣) إلى أن التعليم العالي يعد أكثر القطاعات التي تحتاج إلى استقلالية واعتماد على الذات في توليد الأموال من أجل الابتكار والاستمرار، كما أن العائد منه قد يعود بالنفع على جميع القطاعات الأخرى بوصفه مصدراً للإبداع والابتكار .

كما ذكرت بلتاجي (٢٠١٥، ص١٥) أن تمويل التعليم الجامعي يمثل مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي ومن الموضوعات التي تحظى بعناية كبيرة من قبل المهتمين باقتصاديات التعليم قديماً وحديثاً ، وتتعدد الجهات الممولة للتعليم الجامعي من بلد إلى آخر بحسب النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد فيه ، وفي الدول الصناعية المتقدمة فإن زيادة الطلب على التعليم والاهتمام به أدى إلى ضرورة التنوع في مصادره وأساليب تمويله بطرق مبتكرة ، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي ؛ وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي وزيادة الإنفاق عليه إلا أن للتعليم مردوداً اقتصادياً واجتماعياً ، وما ينفق في التعليم سيعود بفائدة ولو بعد حين ، كما أكد ذلك علماء الاقتصاد في جامعة شيكاغو وعلى رأسهم شولتز .

وأكد شاهين (٢٠١٦، ص٢٣) أن الدول المتقدمة تعتمد في تمويل الجامعات على الشراكة بين المؤسسة التعليمية والبيئة الاقتصادية المحيطة بها ، رغم أن الدولة تتدخل في دعم الجامعات إلا أن الاتجاه السائد فيها هو تقاسم التكاليف مع هيئات المجتمع ، ويتحمّل الطالب جزءً أو كامل تكاليف التعليم العالي ، وتُمثّل بعض المصادر التمويلية مثل الوقف إيراداً لأغلب الجامعات العريقة .

وأشارت الحريري (٢٠١٦، ص١٩) أن معظم الدول على اختلاف اقتصادياتها ونظمها الاجتماعية تواجه مشكلة تزايد النفقات التعليمية نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وارتفاع نسبة المقيدين من الطلاب والطالبات في الجامعات .

وترى العتيبي (٢٠١٨، ص٢) أن النظم التعليمية تواجه مشكلات في تأمين النفقات المالية اللازمة لتوفير التعليم الجامعي والتوسع فيه وتطويره بشكل يناسب أهميته وعوائده الاجتماعية والاقتصادية تتمثل في الضغوط المتزايدة على طلب التعليم مع قصور واضح في الموارد ، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي ساعدت على حدوث الأزمة المالية واستمرارها مثل ارتفاع النفقات .

وأشار إسماعيل (٢٠١٩، ص١٩) إلى أنّهُ بالرغم مما أشارت إليه المصادر الإحصائية لمنظمة اليونسكو عام (٢٠١٨م) حول نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بلغ ٥,٥٪ وهي نسبة تقابل مثيلاتها في الدول المتقدمة ، إلا أنه يلاحظ أن معظم الإنفاق على التعليم يتمثل في النفقات الجارية التي تتجاوز ٩٠٪ في غالب الدول العربية من مجموع الإنفاق العام على التعليم .

وفي دول مجلس الخليج العربي ومن خلال الرجوع إلى موقع معهد اليونسكو للإحصاء (http://uis.unesco.org/) بلغت نسبة الإنفاق الجاري للتعليم لعام (٢٠١٩م) في دولة الكويت

٩٥,٥٪ وهي أعلى نسبة وتليها الإمارات ٩٥,٤٪ ثم السعودية وعمان ٩٢٪ ، أما الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت نسبة السعودية هي الأعلى حيث بلغت ١٧,٨٪ تليها الإمارات ١٤,٦٪ وعمان ١١,١٪ ثم البحرين ١٠,٣٪ فالكويت ٨,١٪ ، أما الإنفاق كنسبة من الناتج القومي الإجمالي تتمثل في تصدر السعودية بنسبة ٦,٢٪ ثم الكويت بنسبة ٥٪ وعمان بنسبة ٣,٥٪ .

ووضحت منظمة اليونسكو (٢٠١٨، ص٢٣٠) أنه لكي يتلاءم التعليم الجامعي بصورته الكيفية مع تحديات العصر ومستجداته يجب أن يكون هناك اهتمام عالمي وإقليمي ومحلي بدراسة أزمة التمويل الحكومي للتعليم تتركز فيه الحلول على تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ، فعلى المستوى العالمي دعت اليونسكو إلى البحث عن مصادر إضافية تشكل جزء من السياسة الراهنة في مجال التعليم الجامعي تقوم على مشاركة المستفيدين منه بصورة مباشرة وغير مباشرة بما في ذلك القطاع الاقتصادي ، والمجتمعات المحلية ، والآباء ، والطلاب ، والمجتمع الدولي .

وعند النظر إلى تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية نجد أن هناك اهتماماً بالغاً بالتمويل ؛ إيماناً بضرورة إتاحة هذا التعليم لكل مواطن ، ولحاجتها لكوادر بشرية مؤهلة تسهم في بناء المجتمع وتحقيق الأهداف التنموية لها ، حيث تشير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ١٣٨٩هـ في بابها الثامن "تمويل التعليم" في المادة ٢٢٩ إلى "أن الدولة تعتبر الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التعليم هي أساس التنمية العامة"

ومن أجل أن يحقق التعليم الجامعي أهدافه ذكر حكيم (٢٠١٢، ص١٢٥-١٣٣) أن حكومة المملكة العربية السعودية قد أولت الاهتمام بميزانيته ورصدت له مبالغ عالية ، وهذا دليل قوي ومؤشر على عمق الاهتمام بالتعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص ، فقد أشارت المادة ٢٣٠ في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في بابها الثامن "تمويل التعليم" إلى "أن الدولة تراعي زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة حيث تنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة" ، وقد أشارت المادة ٢٣٣ على "أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله" .

وبالمقابل فقد ورد في اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات والتي تحدد في مادتها (٢) "أن إيرادات الجامعات تتكون من الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة والتبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف، وريع أملاكها، وما ينتج عن التصرف فيها، وكذلك من أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين" (نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه ،٢٠٠٧) ، إلا أن الواقع يظهر أن تمويل هذه البرامج ما زال يمثل المشكلة الرئيسية التي يصطدم بها طموح المسئولين في برامج التعليم المستمر ؛ لذلك أكدت توصيات الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية (٢٠٠٠م) حول ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية ، وأيضاً ما ورد عن أمانة لجنة عمداء ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس

التعاون (٢٠٠٦م) أن أحد الصعوبات التي تواجهها مؤسسات التعليم المستمر عدم توافر استقلالية مالية، وعدم توفر نظم مالية وإدارية فعّالة لها (القاسم والنويصر، ٢٠١٨، ص٢٥٢) .

مما سبق نجد أن تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية بشكل عام تمويل حكومي، وعند النظر إلى بيان وزارة المالية بالنسبة للميزانية العامة للدولة على مدى عشر سنوات ماضية فقد خصص للتعليم والتدريب الجزء الأكبر منه ، وتضاعف الإنفاق على التعليم بأكثر من ٥٧٪ ، فكان الإنفاق على التعليم عام ١٤٣٠/٢٩هـ (١٢٢) مليار ريال لتصل حوالي (١٩٢) مليار ريال في عام ١٤٤٠هـ (وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة،٢٠١٨، https://www.mof.gov.sa/Pages/default.aspx) .

وعند النظر لرؤية المملكة ٢٠٣٠م نجد أنها جاءت لتمثل تحدياً لقطاعات الدولة ، فقد اتخذت مساراً مغايراً تماماً لما اتبعته المملكة طوال أعوامها السابقة في اعتمادها على النفط فقط ، وتغييب مصادر القوى الأخرى لتتخذ سياسة مغايرة تلزم فيها الجميع ، وقد كان دافعها الأول لذلك ارتفاع النفقات الحكومية واتجاهها للتزايد في الوقت الذي تناقصت فيه عائدات النفط ، ولذا فالرؤية السعودية جاءت لتؤكد أنه قد حان الوقت ليكون الاقتصاد السعودي أكثر تنافسية وأن يعتمد على القوى العقلية المعرفية وهي الثروة الكامنة غير المستغلة ، كل ذلك وغيره دفع الحكومات ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص إلى البحث الجاد عن مصادر تمويلية جديدة للوفاء بمتطلبات الإنفاق التعليمي الجامعي المتزايد ؛ لذا كان لابد من البحث عن تجارب عالمية جديدة حققت نتائج إيجابية في التمويل الذاتي وذلك بهدف الاستفادة منها وتوظيفها في تطوير التمويل الذاتي بجامعات المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع الأسس العامة لسياسة التعليم ورؤية (٢٠٣٠م) .

## مشكلة الدراسة :

تواجه المملكة العربية السعودية العديد من التحديات الاقتصادية كالاعتماد على مصدر النفط، واستمرار اختلال هيكل الإنفاق لصالح قوى الاستهلاك ، حيث برزت الحاجة إلى التمويل الذاتي للجامعات وسعيها للتحوّل إلى الجامعات المنتجة والتي تُوفّر لها تمويلاً ذاتياً من خلال استثمارها بإنتاجها المعرفي ، حيث أكدت دراسة العتيبي (٢٠١٨م) على أن البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم يعد أكثر أماناً من الاعتماد على مصدر واحد قد ينضب ، وقد يكون أكثر فرصة للمؤسسات أن تبدع وتبتكر في الأنشطة والإنجازات ، وهذا ما دعت إليه رؤية المملكة (٢٠٣٠م) في البحث عن مصادر تمويلية مبتكرة ، وخاصة في ظل بروز تحديات مالية تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؛ وتحد من تطوره ، وأكدت نتيجة دراسة الغامدي (٢٠١٧م) عن وجود مؤشرات متوسطة بجامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز للتحول نحو الجامعة المنتجة وعزى الباحث سبب ذلك إلى قلة تطبيقات مؤشرات الاقتصاد المعرفي وقلة الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية ، وضعف فاعلية